A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
LIMITED

A/C.3/46/L.28
13 November 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
NOV 1 8 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون
اللجنة الثالثة
البند ٩٧ من جدول الاعمال

تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والمسائل المتصلة باللاجئين والمشردين ، والمسائل الإنسانية

اثيوبيا ، الارجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، المانيا ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، رومانيا ، السلفادور ، السويد ، شيلي ، غانا ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، فنلندا ، قبرص ، كندا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان : مشروع قرار

مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن أنشطة مكتبها[1] ، وفي تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي عن أعمال

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والاربعون ، الملحق رقم ١٢ (A/46/12) .

دورتها الثانية والاربعين[٢] ، وقد استمتعت الى البيان الذي أدلت به مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١[٣] ،

وإذ تشير الى قرارها ١٤٠/٤٥ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ،

وإذ تعيد تأكيد الطابع الإنساني المحض وغير السياسي للانشطة التي يضطلع بها مكتب المفوض السامي ، والاهمية الاساسية لوظيفة الحماية الدولية التي يقوم بها المفوض السامي ، والحاجة الى تعاون الدول معه في الاضطلاع بهذه المسؤولية الاساسية والجوهرية ،

وإذ ترحب بالتزام المفوض السامي بمعالجة حالات اللاجئين عن طريق استراتيجية ذات طابع ثلاثي تتألف من تحسين تأهب مكتب المفوض السامي لحالات الطوارئ وآلية الاستجابة الخاصة به ، والسعي المتضافر لتفضيل الحل الدائم المتمثل في العودة الطوعية للاجئين ، والتشجيع على إيجاد حلول عن طريق اتخاذ تدابير وقائية ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن مائة وتسع دول هي الآن أطراف في اتفاقية عام ١٩٥١[٤] و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧[٥] المتعلقين بمركز اللاجئين ،

وإذ ترحب بالدعم القيّم الذي تقدمه الحكومات الى مكتب المفوض السامي في اضطلاعه بمهامه الإنسانية ،

وإذ تضع في اعتبارها أن العلاقة بين حقوق الإنسان وتدفقات اللاجئين تستحق مزيدا من النظر فيها ،

---

(٢) (A/46/12/Add.1) .

(٣) A/C.3/46/SR.34 .

(٤) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، رقم ٢٥٤٥ .

(٥) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، رقم ٨٧٩١ .

وإذ تلاحظ مع القلق أنه على الرغم من التطورات التي تبعث على الأمل في إيجاد حلول لمشاكل اللاجئين ، فقد ازداد عدد اللاجئين والمشردين الذين يُعنى بهم مكتب المفوض السامي ، ولا تزال حمايتهم معرضة لأخطار فادحة في حالات كثيرة ، نتيجة لعدم قبولهم ، وطردهم ، وإعادتهم القسرية ، واحتجازهم دون مبرر ، فضلا عن الأخطار الأخرى التي تهدد أمنهم الجسدي ، وكرامتهم ورفاههم ، وعدم احترام حقوقهم الإنسانية ،

وإذ ترحب بالتزام مكتب المفوض السامي بتحسين حالة اللاجئين من النساء والأطفال ، الذين يمثلون أغلبية اللاجئين ، والذين يتعرضون في حالات كثيرة لظروف صعبة متنوعة تؤثر على حمايتهم الجسدية والقانونية ، وعلى رفاههم نفسيا وماديا ،

وإذ تدرك الصلة بين الحماية الدولية وإعادة التوطين كوسيلة من وسائل الحماية ، والحاجة الى أن يواصل المجتمع الدولي توفير الأماكن الكافية لإعادة توطين اللاجئين الذين لا يلوح في الأفق حل دائم آخر بالنسبة لهم ،

وإذ تثني على الدول التي ما زالت تقبل دخول أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين الذين يُعنى بهم مكتب المفوض السامي الى أراضيها ، رغم حدة مشاكلها الاقتصادية والإنمائية ، وإذ تؤكد على الحاجة الى تقاسم العبء الذي تتحمله هذه الدول الى أقصى حد ممكن ، عن طريق المساعدة الدولية ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية المنحى ،

وإذ تثني على مكتب المفوض السامي وموظفيه لتفانيهم في أداء مسؤولياتهم ، وإذ تشيد على وجه الخصوص بالموظفين الذين ضحوا بأرواحهم أثناء تأدية واجباتهم ،

١ - تؤكد بقوة من جديد الطبيعة الأساسية للوظيفة المنوطة بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وهي توفير الحماية الدولية ، والحاجة الى تعاون الدول مع المكتب تعاونا كاملا في إنجاز هذه الوظيفة ، وبصفة خاصة عن طريق الانضمام الى الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بالاجئين ؛

٢ - تسلم بالحاجة الى استمرار ادراج المسائل المتصلة بالاجئين وملتمسي اللجوء وتدفقات المهاجرين الأخرى في جدول الأعمال السياسي الدولي بصورة ثابتة ، وخاصة مسألة اتباع نُهج موجهة نحو إيجاد الحلول لمعالجة مشاكل اللاجئين الراهنة ؛

٣ - تسلم أيضا بأن الحجم الراهن لحالة اللاجئين في العالم وطابعها الذي يتسم بالتعقيد يتطلبان تعزيزا قويا للمبادئ القائمة المتعلقة بالحماية ، فضلا عن إجراء مناقشات كاملة ومفتوحة بشأن الاتجاهات الجديدة بالنسبة للحماية وبشأن الاستمرار في تطوير القانون ، مع إيلاء الاهتمام بوجه خاص لما تتحمله الدول من مسؤوليات فيما يتعلق بتسوية حالات اللاجئين ، لا سيما فيما يتعلق ببلدان المنشأ ، بغية مواجهة تدفق موجات اللاجئين ومحاولة القضاء على أسبابها ؛

٤ - تطلب من جميع الدول أن تمتنع عن اتخاذ تدابير تعرض للخطر نظام اللجوء ، ولا سيما عن طريق إعادة أو طرد اللاجئين وملتمسي اللجوء بما يتعارض مع الحظر الاساسي لهاتين الممارستين ، وتحث الدول على ضمان العمل بالإجراءات العادلة والكافية لتحديد مركزهم ، وعلى مواصلة معاملتهم معاملة إنسانية ومنحهم اللجوء ؛

٥ - تدين جميع انتهاكات حقوق وسلامة اللاجئين وملتمسي اللجوء ، وبصفة خاصة الانتهاكات التي ترتكب عن طريق شن هجمات عسكرية أو مسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين والتجنيد قسرا في القوات المسلحة ؛

٦ - تسلم بأن تزايد إساءة استخدام اجراءات اللجوء يمكن أن يضر بنظام اللجوء وبالمحافظة على عدالة وكفاءة إجراءات تحديد مركز اللاجئين ، وتؤيد الاستنتاج العام المتعلق بالحماية الدولية ، لا سيما فيما يتعلق بتحديد مركز اللاجئين ، والذي اعتمدته اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في دورتها الثانية والاربعين[٦] ؛

٧ - تؤيد الاستنتاج المتعلق باللاجئين الاطفال ، الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثانية والاربعين[٧] ، بما في ذلك القرار المتعلق بإنشاء وظيفة جديدة لمنسق بشأن الاطفال اللاجئين في إطار مكتب المفوض السامي ؛

---

(٦) A/46/12/Add.1 ، الفقرة ٢١ .

(٧) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥ .

٨ - تثني على المفوضية السامية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئات[٨] التي توفر طرق عملية لضمان حماية اللاجئات ، بما في ذلك عن طريق تقديم برامج المساعدة الملائمة ، وتطلب من الدول والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ، سواء أكانت حكومية أو حكومية دولية أو غير حكومية أن تنفذ هذه المبادئ التوجيهية ؛

٩ - تشدد على الأهمية القصوى للتوصل الى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين ، لا سيما الحاجة الى التصدي ، في غضون هذه العملية ، الى الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين ، وتطلب من المفوضية السامية أن تسعى بنشاط الى استكشاف خيارات جديدة للاستراتيجيات الوقائية تكون متسقة مع مبادئ الحماية ، فضلا عن استكشاف السبل التي يمكن بها تعزيز مسؤولية الدول وآليات تقاسم الأعباء ؛

١٠ - تؤكد بقوة مفهوم مسؤولية الدول ، ولا سيما من حيث اتصاله ببلدان المنشأ ، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية وتسهيل عودة اللاجئين الطوعية الى الوطن ، وعودة مواطنيها الذين هم ليسوا لاجئين ، وفقا للممارسة الدولية ؛

١١ - تحث جميع الدول والمنظمات المعنية على تقديم الدعم الى مكتب المفوض السامي في جهوده الرامية الى التوصل الى حلول دائمة لمشكلة اللاجئين والمشردين الذين يُعنى بهم المكتب ، وذلك بالدرجة الأولى عن طريق العودة الاختيارية الى الوطن ؛

١٢ - تقر بأن هناك الآن فرصا هامة لتسوية حالات اللاجئين الطويلة الأمد ، وترحب باعتزام المفوضية السامية تعزيز جهود المكتب الرامية الى تشجيع وتعزيز إعادة اللاجئين الطوعية الى الوطن وإعادة إدماجهم بصورة آمنة في بلدان المنشأ ؛

١٣ - تسلم بأهمية اتباع نهج إعادة التوطين كملاذ أخير حيث لا تتوفر حلول دائمة أخرى ، وبالحاجة الى الاستجابة السريعة والمرنة من جانب الدول لما ينشأ من حالات تتطلب إعادة التوطين لضمان حماية اللاجئين المعنيين ؛

---

(٨) وثيقة اللجنة التنفيذية EC/SCP/59 .

١٤ - ترحب بالمبادرات التي اتخذتها المفوضية السامية لتحسين قدرة المكتب على الاستجابة لحالات الطوارئ ، وإذ تأخذ في الاعتبار المداولات الجارية بشأن إيجاد استجابة على نطاق منظومة الامم المتحدة ، تشجع المفوضية السامية على مواصلة العمل بصورة وثيقة مع الوكالات الاخرى التابعة للامم المتحدة ، والمنظمات الاخرى ، سواء أكانت حكومية أو حكومية دولية أو غير حكومية ، لضمان الاستجابة بصورة منسقة وفعالة لحالات الطوارئ الإنسانية ذات الطابع المعقد والطويل الامد ، وتطلب من الحكومات المساعدة في تنفيذ هذه المبادرات ؛

١٥ - تؤيد المقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثانية والاربعين والمتعلق بالتعاون فيما بين الوكالات . وتطلب من المفوضية السامية أن تواصل جهودها في هذا المجال للوفاء على نحو أفضل بالاحتياجات المتعددة الجوانب للاجئين والعائدين والمشردين والمجتمعات المستضيفة لهم ، لا سيما عن طريق المبادرات الإنمائية من وكالات وبرامج الامم المتحدة ذات الصلة ؛

١٦ - تعرب عن عميق تقديرها للاستجابة المادية والإنسانية القيمة من جانب البلدان المستقبلة ، وبصفة خاصة البلدان النامية التي لاتزال تقبل ، على أساس دائم أو مؤقت ، ورغم مواردها المحدودة ، أعدادا كبيرة من اللاجئين وملتمسي اللجوء ؛

١٧ - تحث المجتمع الدولي ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وفقا لمبدأ التضامن الدولي وبروح من تقاسم الأعباء ، على الاستمرار في مساعدة البلدان المذكورة أعلاه والمفوضية السامية لتمكينهما من مواجهة العبء الإضافي المتمثل في رعاية اللاجئين وملتمسي اللجوء ؛

١٨ - تطلب من جميع الحكومات والجهات المانحة الاخرى أن تساهم في برامج المفوض السامي ، وأن تقدم ، مراعاة للحاجة الى زيادة تقاسم الاعباء بين المانحين ، المساعدة الى المفوضية السامية في تأمين الحصول على إيرادات إضافية في الوقت المناسب من المصادر الحكومية التقليدية ، والحكومات الاخرى ، والقطاع الخاص ، من أجل ضمان الوفاء باحتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين الذين يعنى بهم مكتب المفوض السامي .

- - - - -